

أكَدَ نمو النشاط المصرفي في النصف الأول من ٢٠٠٦

# تقرير اقتصادي يتوقع أن تصل إيرادات الميزانية إلى ٣٩٠ مليار ريال

□ كتب - حميد العززي:

توقع تقرير اقتصادي حيث أن يصل حجم إيرادات ميزانية عام ١٤٢٧ - ١٤٤٦ (٢٠٠٦) إلى مبلغ قدره (٣٩٠) مليون ريال بزيادة قدرها ٧٪٣ عن مستويات ميزانية عام ٢٠٠٥.

وبين التقرير الذي أصدره مركز البحوث والدراسات في الفرقة التجارية الصناعية بالرياض أن إيرادات المملكة من صادرات النفط لعام ٢٠٠٦ يتوقع لها (٦٦٢) مليار دولار، مقارنًا يصل حجم نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة (٧٪٦٥) بنسنة ٢٠٠٥، وأن ينمو القطاع الخاص بنسنة ٦٪٧ وذلك خلال العام ٢٠٠٦ أيضاً.

ورجح التقرير أن يكون حجم النمو في الصناعات التحويلية غير النفطية بنسنة ٨٪٤، وأن يرتفع فائض الميزانية العامة للدولة تقديرًا إلى ما يتراوح بين (١٤,٦٧) و(٨٤,٥٣) مليون دولار ما يعادل ما بين (٥٥) مليون ريال سعودي و(٢١٧) مليون ريال. وذلك في النصف الأول من العام ٢٠٠٦، وأشار التقرير إلى مؤسسة النقد العربي السعودي في أن النشاط المصرفي شهد في النصف الأول من العام ٢٠٠٦ نمواً مطلوبات وموارد المصادر من (٧٦٦,٨٤٧) مليون ريال في شهر يناير إلى (٨١,٤٣٤) مليون ريال.

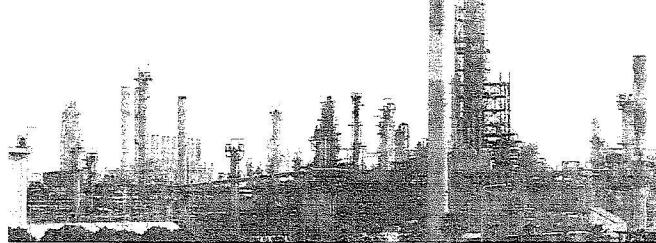
أن آثاره تتمثل في أن السوق خسرت نصف قيمتها خلال ثلاثة يوم الماضية حيث انحدر من مستوى (٣٠,٦٢) تريليون ريال إلى مستوى (١٠,٤٧) تريليون ريال في شهر فبراير.

ونذكر التقرير أن الاقتصاد السعودي شهد خلال عبد الله العريان الشريفي الملك عبد الله بين عبد العزيز، جملة من الإصلاحات والتطورات الاقتصادية التي أدت بشكل قاطع إلى تغير النحو الاقتصادي

مليون ريال في شهر مارس أي بنسبة (٥,٨٪) إلا أنه ارتفع احتياطات المملكة من النقد الأجنبي

القابل للتحويل إلى ذهب في شهر أبريل بداية الرابع الثاني من العام ٢٠٠٦ عندما وصل المؤشر إلى (٨٦,٩٩٨) مليون ريال بنسنة (%) ٤,١ عن شهر مارس نهاية

الربع الأول، وتاتو التقرير سوق الأسهم السعودية حيث وصف الإيهيار الذي شهدته السوق أواخر فبراير ٢٠٠٦ م بأنه كان كبيراً، مشيراً إلى



الصورة: تصوير: سعيد العزبي

الجريدة المصدر :  
12409 العدد : 19-09-2006 التاريخ :  
111 المسلسل : 15 الصفحات :

السرعى وتحسين أوضاع المجتمع، منها تخفيف أسعار الوقود بنسبة (%) ٣٣ وزراعة رواق الموظفين بنسبة (%) ١٥ وتوقيع عقود لتنفيذ برامج ومشاريع حكومية عددها (٢٩٠) مشروع بقيمة إجمالية تصل إلى ٤ مليار ريال. فضلاً عن زيادة رأس مال كل من صندوق التنمية السعودية وصندوق التنمية العقاري وبينه التسليف السعودي، وإنشاء مشاريع فخطة رائدة في موقع الخرسانية وحفل شيبة وحفل النعيم، وحفل خريص وسيتم تنفيذها خلال الفترة من ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨م التي من المتوقع أن تسهم في زيادة تدفق الطاقة النفطية للملكة، وللتقرير إلى جملة الإصلاحات التي نصت في بنية العمل الاقتصادي ومنها استكمال وتطوير الترتيبات التنظيمية لاجهزة القضاء وقض المنازعات، ونظام العمل وتنظيم هيئات حقوق الإنسان، ونظام الكهرباء، وتشكيل مجالس احباب المناقشة يهدف إلى منع الاحتكار وتحقيق المنافسة العادلة والضوابط المتعلقة بطرح المساممات العقارية، وأكد التقرير أن جميع هذه الإصلاحات والتطورات الاقتصادية المستدامة من شأنها أن تصب جميعها في رواق دعم الزخم الاقتصادي القوي الذي شهدته المملكة حالياً وفي المستقبل.